

الحوكمة السياسية:

حالة الجامعات العربية العامة

عدنان الأمين(*)

أستاذ في العلوم التربوية في الجامعة اللبنانية.

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى اقتراح نموذج تفسيري لحوكمة الجامعات، يسمّى الحوكمة السياسية، وبرهنة صلاحيته في فهم حوكمة الجامعات العربية العامة، وتفسير مشكلة النوعية فيها. تعرض الورقة هذا النموذج بالمقارنة مع النماذج المعروفة: الأكاديمي، النابوليوني، والتجاري والتسييري. وهي تحلل لهذا الغرض عشر دراسات حالات منشورة في كتاب جماعي عن عشر جامعات هي الأقدم في عشرة بلدان عربية. ترصد الورقة التطورات في هذه الجامعات، والتاريخ الذي بدأت فيه استقلالية الجامعة بالتراجع تحت وطأة الحوكمة السياسية. من بين الجامعات العشر، هناك تسع شهدت سيطرة الحوكمة السياسية في تاريخ معين، أو كان الأمر على هذا النحو منذ البداية، في حين أن جامعة تونس كانت الوحيدة التي بقيت حوكمتها ضمن النموذج النابوليوني. تطرح الورقة في النهاية مجموعة من التساؤلات التي تفتح الباب لمزيد من البحث.

كلمات مفتاحية: الحوكمة (الحكامة)، الجامعات، البلدان العربية، نوعية التعليم، الاستقلالية.

Abstract

This paper aims at proposing an explanatory model of universities governance, called political model, demonstrates its validity in understanding the governance of the public Arab universities and explains their low quality. The paper contrasts this model with common

(*) البريد الإلكتروني: elamine.adnan@gmail.com; الموقع الإلكتروني: <http://www.adnanelamine.net>.

models such as academic, Napoleonian, market oriented and managerial. The analyzed material consists of 10 case studies, published in a collective book, each dealing with the oldest public university in 10 Arab countries. The paper explores the developments in these universities, and the date at which the autonomy of each university started to be lost under the dominance of political governance. Among the 10 public universities, 9 witnessed the prevalence of the political model at a certain date, or from the beginning, while only Tunis University remains pertaining to the Napoleonian model. Discussion at the end opens the door for further research.

Key words: Governance, Universities, Arab countries, quality, autonomy.

المشكلة المطروحة

كشفت التصنيفات الدولية منذ عام 2003 أن الجامعات العربية تعاني رداءة النوعية، فمن مجموع يتجاوز الخمسمئة جامعة في البلدان العربية، هناك فقط خمس جامعات ظهرت في تصنيف شانغهاي ضمن المراتب الخمسمئة الأولى⁽¹⁾. في المقابل هناك في «إسرائيل» مثلاً ست إلى سبع جامعات تقع ضمن هذه المراتب من أصل 10 جامعات.

وإذا نظرنا إلى الجامعات العربية الخمس هذه، ووضعنا جانباً الشكوك التي دارت حول الأسلوب الذي استخدمته لتحسين مرتبتها (Bhattacharjee, 2011: 1344 - 1345)، يتبين لنا أن تحسين النوعية بُني على سياسة ضخ موارد مالية إضافية من أجل النشر في الخارج، باللغة الإنكليزية وفي العلوم البحتة والتطبيقية. في المقابل لا شيء آخر تغير في أي من هذه الجامعات، لم يتغير طلب الأساتذة أو الطلاب عليها، ولا هي تحولت إلى جامعات عالمية (World - Class Universities)، ولم تتحسن الصورة الأكاديمية للجامعة من منظور وطني أو إقليمي (Krieger, 2007: A1)، ولا تغير إسهامها في تطوير الاقتصاد أو التكنولوجيا أو تكوين النخب التي تدير البلاد، وظلت حوكمتها على حالها كحكومة سائر الجامعات.

كل شيء يشير إلى أن الهيئات المنشأة لضمان الجودة في الجامعات تعاني هي أيضاً ما تعانيه الجامعات، أقصد فقدان الاستقلالية (El Amine, 2013)، فلم يكن لها إذاً الأثر المطلوب في تحسين النوعية وبالتالي تحسين مرتبة الجامعات في التصنيفات الدولية.

تُظهر الأدبيات أن هناك علاقة بين مرتبة الجامعات في التصنيف الدولي، وتمتعها بالاستقلالية في الشؤون المالية وفي قبول الطلاب وتوظيف الأساتذة وإقرار المناهج (Aghion [et al.], 2010; World Bank, 2012).

إن نقص الاستقلالية والحريات الأكاديمية في البلدان العربية هو موضوع كثر تناوله في

(1) جامعة الملك عبد العزيز (101 - 150)، جامعة الملك سعود (151 - 200)، جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا (201 - 300)، جامعة القاهرة (301 - 400)، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (401 - 500). الأرقام تحيل إلى المرتبة، <<http://www.shanghairanking.com/arwu2019.html>>.

البيانات الصادرة من المؤتمرات والهيئات الدولية في العقدين الماضيين، لكنّ طرح المشكلة من زاوية «النقص» يعني مطالبة الحكومات بسد هذا النقص. عملياً تجاوزت الحكومات ونصّت في المواد الأولى من قوانينها على استقلالية هذه الجامعات، ثم سحبت في مواد أخرى هذه الاستقلالية وبخاصة في ما يتعلق بتعيين القيادات الجامعية من جانب السلطات السياسية (الأمين، 2010).

يهدف هذا المقال إلى إعادة النظر في قضية الاستقلالية بمقاربتها من خلال نماذج الحوكمة، وفيه أريد أن أبين أن الجامعات العامة⁽²⁾ تقع في معظمها ضمن نموذج أسميّه النموذج السياسي في الحوكمة⁽³⁾، وأن هذا النموذج ذو قدرة كافية على التفسير تسمح باستعماله حول جامعات أخرى حول العالم.

أولاً: الحوكمة السياسية

يتمّ التمييز عادةً بين أربعة نماذج في حوكمة الجامعات: نموذج الحوكمة الأكاديمية الذاتية (Academic Self - Governance) والنموذج الذي مركزه الدولة (State - Centered) والنموذج الموجه نحو السوق (Market - Oriented)، والنموذج التسييري (Managerial Model).

يرجع النموذج الأكاديمي في أصله إلى الجامعة الألمانية في القرن التاسع عشر، التي تسمى أيضاً الهامبولتية نسبةً إلى الفيلسوف هامبولت (Wilhelm von Humboldt)، من صفات هذه الجامعة أنها تقوم على مبدأي «وحدة التعليم والبحث» و «الحرية الأكاديمية» (ملكاوي، 2017: 229 - 249). تُدار الجامعة في هذا النموذج من هيئاتها الأكاديمية وفيه يتم تعيين على قاعدة الزمالة والاستحقاق العلمي (O'Connor and White, 2011: 903 - 919).

في المقابل تكون الجامعة في النموذج الذي مركزه الدولة، عبارةً عن وكالة حكومية (State Agency)، مهمتها الأساسية تلبية أهداف الحكومة الاجتماعية والاقتصادية. ويسمى أيضاً النموذج النابوليوني (Napoleonic)، وتضع الدولة فيه خطة القوى العاملة والتوظيف وتحدد التوجهات المتعلقة بالتعليم والبحث (Dobbins, Knill, and Vögtle, 2011: 665 - 683).

أما النموذج الموجه نحو السوق، فيتمثل بمؤسسات التعليم العالي التي تعطي الأولوية في تصميم برامجها وقبول طلابها وفي سبل التعاقد مع الهيئة التعليمية والإدارية، لمتطلبات العرض والطلب.

(2) يُقال في لبنان الجامعة «الرسمية» والجامعة «الوطنية» وفي بلدان عربية أخرى يقال «حكومية» وفي بلدان المغرب العربي يقال «عامة» وكلها ترجمة لكلمة «Public» بالأجنبية.

(3) يترجم مصطلح Governance بـ «الحكمة» في المغرب، وبـ «الحوكمة» في المشرق. ومع أن تعبير حكمة أكثر تعبيراً عن الفعل (حكم - حكمة، كتب - كتابة)، إلا أنني استعمل هنا تعبير حوكمة لشيوعه في لبنان.

وأما النموذج التسييري فهو يدمج بين الاعتبارات الأكاديمية واعتبارات السوق، وهو شائع في الولايات المتحدة الأميركية. من ميزاته أن مؤسسات التعليم العالي تُدار فيه من جانب قياديين يتمّ توظيفهم من خارج الجامعة، يهتمون بجمع المال والتوسع في الاستثمارات وتكثر فيه وظائف النواب (Deputy, Vice, etc.) وتتخذ القرارات مركزياً (Shattock, 2013: 217 - 555). (Yokoyama, 2006: 233 - 555).

الحكومة السياسية هي نموذجٌ خامسٌ اقترحه إطاراً لتفسير عددٍ من الممارسات التي تقوم على التدخل السياسي في شؤون الجامعات، وهو لم يتبلور بعد نظرياً على حدٍ علمي في الأدبيات العالمية، لكن هناك عددٌ من العناصر التي تسمح لي ببناء هذا النموذج وتطبيقه على عددٍ من الجامعات العربية.

الحكومة السياسية تقوم على تحطيم جدران الاستقلالية في الجامعة، ويحدث ذلك في جميع الأنظمة السياسية التي تقودها حكوماتٌ تستمد قوتها من مسوغاتٍ أيديولوجية وعرقية وعشائرية ودينية. يمكن الافتراض أن الحكومة السياسية تشمل القطاعين العام والخاص، خصوصاً في البلدان التي تعطي المجموعات السياسية سلطة إدارة مؤسساتها التربوية، وحيث المجتمع مقسومٌ على نفسه سياسياً ومعرضٌ لخطر الحرب الأهلية. يضع ويليام بوستوك (Bostock, 2008: 19 - 40) «التدخل التعسفي من قبل سلطة خارجية» في اتخاذ القرارات من بين ما يسميه حدود «المقبولية الأكاديمية»، الحدّان الآخران يتعلّقان بـ«فرضٍ سياسيٍّ لأيدولوجيا معينة» وبالانحياز في القبول (على أسسٍ دينيةٍ أو عرقية... إلخ).

من نافل القول إن الحكومة، كمفهوم، هي مسألة سياسية في جوهرها، وهي تعبيرٌ «معدل» عن الحكومة. وبالتالي قد تبدو إضافة صفة «سياسية» على الحكومة كأنّ فيها تكراراً ذاتياً. لكن مثلما نقول حكومة أكاديمية للدلالة على قوة الاعتبار الأكاديمي في إدارة شؤون الجامعة، وحكومة نابوليونية للدلالة على قوة الدولة في التسيير، إلخ... فإنه يمكن استعمال هذا التعبير للدلالة على قوة الاعتبار السياسي في تنظيم الجامعة وإدارة شؤونها. وهذا ما يوازي التمييز مثلاً بين الإنسان السياسي (Homo Politicus) (أفلاطون)، والإنسان الاقتصادي (Homo Economicus) والإنسان السوسيولوجي (Blatter, Homo Sociologicus) (2012) والإنسان الأكاديمي (Bourdieu, 1984).

يجب التوضيح أولاً أن البُعد السياسي موجودٌ تعريفاً في أي مؤسسة تربوية بما فيها الجامعة، لأن المؤسسة التربوية لها وظيفة اجتماعية، وهذا موضوعٌ عامٌ لست بصدد هنا.

ثانياً، هذا المقال ليس عن السياسات (Policies)، فالحكومات المنتخبة وغير المنتخبة، تحكم على أساس قيمٍ وأجنداتٍ (سياسات) تتعلق بالتعليم والصحة والاقتصاد والبيئة والصناعة والمرأة وغيرها. في شؤون التعليم العالي مثلاً تختلف السياسات بين اليمين واليسار والمحافظين والليبراليين والاشتراكيين وغيرهم، في أمورٍ كثيرة، مثل الموقف من التعليم العام مقابل التعليم الخاص، والإنفاق على الجامعات العامة مقابل الجامعات

الخاصة، والمساواة في التعيين وقبول الطلاب مقابل التمييز الطبقي أو العرقي، إلخ... (Jungblut, 2016: 331 - 352).

يجب التوضيح ثالثاً، أنّ تدخل الحكومة في تغيير القيادات العليا في الإدارات والوكالات العامة لأغراضٍ سياسية، هو أمرٌ شائعٌ في البلدان الديمقراطية.

في الولايات المتحدة مثلاً، يقول دافيد ليويس (Lewis, 2008) إنّ كل رئيس جمهورية جديد لديه نحو 3000 وظيفة قيادية يمكنه تغيير شاغليها عند استلامه للسلطة، مقارنة بما بين 100 و200 في فرنسا وبريطانيا وألمانيا، وهي عملية تشبه ما يسمّيه بول لايت (Light, 1992) توزيع التذاكر (Ticketing). يتوقف ليويس عند عدة رؤساء، وهو إن كان أميل لعدّ الجمهوريين أكثر استثماراً لهذه السلطة من الديمقراطيين، فإنه يلاحظ أن استثمار هذه السلطة بلغ أوجه من جانب الرئيس بيل كلينتون الديمقراطي (Lewis, 2008: 4)، علماً أنه نشر كتابه قبل انتخاب دونالد ترامب (في العام 2017).

في السويد، بيّن كارل داهلستروم ومايكل هولغرين (Dahlström and Holgren, 2015) أن هناك علاقةً بين أحجام المعيّنين والتاركين في مناصب القيادات في الإدارات العليا وبين التغيرات السياسية في الحكومة في المرحلة الممتدة بين العامين 1960 و2011. وعلى الرغم من أن تعيين الموظفين بحسب الدستور يجب أن يتم بناءً على الاستحقاق، فإن تغيير القيادات يحصل بوتيرة أكبر كلما كانت في موقفٍ معارضٍ للحكومة الجديدة مقارنةً بالحكومات التي تكون فيها القيادات في تحالفٍ معها. يفسّر المؤلف هذه الظاهرة من خلال مفاهيم مثل «مبدأ التحالف» (Ally Principle) و«التحزب» (Partisanship) في إدارة الحكومة للشأن العام و«المحسوبية» (Patronage)، ويستعمل هذه المصطلحات بطريقةٍ تبادلية (Interchangeable).

لم أجد في كتاب ليويس أيّ ذكرٍ للجامعة كميدانٍ للتحزب والمحسوبية، ولا أن هذا المعنى يشمل الموظفين (Civil Service) في الإدارات والوكالات العامة، لم أجده أيضاً حول أوروبا لا في دراسة داهلستروم ولا في غيرها من الدراسات (Kristinsson, 2006; Silva and Jalali, 2016: 539 - 559).

هناك حالاتٌ أو أنظمةٌ سياسية أخرى تُظهر أن المحسوبية تتوسع من القيادات إلى الإدارات العامة، كما تتمدد من الإدارات العامة إلى القطاع التربوي، كما في هنغاريا (Meyer - Sahling, 2006: 274 - 297) وغانا (Aye, 2013: 440 - 452) والبرازيل (Bareria and Parca, 2017). وتُظهر حالاتٌ أخرى بعداً أيديولوجياً للحكومة السياسية. وهذا هو الفرق المزدوج بين ما هو شائعٌ عالمياً وما يخصّ الحكومة السياسية في الجامعات، التي تعني هنا، وللإحاطة بهذه الفكرة أمهد بجولةٍ على تجارب دوليةٍ متعددة في الحكومة السياسية.

في جامعة فودان (Fudan University) في شنغهاي، يجب أن تكون 10 بالمئة من أرصدة المقررات التي يأخذها الطلاب من بين مقررات التربية السياسية، وفي سائر المقررات

يجب أن يكون الأستاذ حذراً مما يرد على لسانه، وألا يناقش أموراً تعدّ من التابو السياسي. وتتمحور نواة الخطاب السياسي داخل الجامعة حول شرعية قيادة الحزب الشيوعي الصيني وحول شعار الخمسينيات: «أحمر وخبير». وفي حين يمارس الأساتذة رقابةً ذاتية، فإن هناك رقابةً خارجية تقوم بها دائرة الأمن الوطني، وهناك رقابةً مباشرةً داخلية على مستوى الجامعة والقسم (Du, 2019: 15 - 17).

في باكستان، يؤثّر التدخل السياسي في توافر الكتب المدرسية وفي مضمونها، على الرغم من وجود مخطّط وقواعد مقررّة وطنياً لهذه الأمور. على مستوى المضمون استعملت السياسة على نطاقٍ واسع، إذ كانت المناهج السابقة (1998) تمجّد الجهاد وتركّز على الصراع بين الهنود والمسلمين، وغيّرت لاحقاً (ابتداءً من 2001) فأزيلت هذه النزعات، لكنّ الكتب المدرسية ظلت تعتمد المعتقد الإسلامي مرجعيةً في مجتمعٍ متعدد (Save the Children, 2010). إن ظاهرة تسييس محتوى الكتب المدرسية كانت قد لوحظت في لبنان سابقاً (Wehbe and El Amine, 1980)، في حين أن ظاهرة خضوع توزيع الموارد وتعيين المعلمين ونقلهم وقبول الطلاب للاعتبارات السياسية، نجدها في تجربة سيري لانكا (Save the Children, 2010: 7 - 8).

في كينيا، واستناداً إلى النموذج السياسي لأليسون في عمل المنظمات (Allison, 1969: 689 - 718)، يبيّن إدوارد نيونجيزا وزملاؤه (Nyongesa, Mualuko and Shiundu, 2010: 424 - 431) أن هناك قوى ضغطٍ محلية تتصارع وتتنافس حول التعيينات في المؤسسات العامة، وأن الجهة الأقوى سياسياً هي التي تفرض شروطها ومرشحيها، وتشمل هذه الجهات شخصيات نافذة من السياسيين والكنيسة والقيادات المحلية، ويستخلص بأن التدهور في نوعية أداء مديري المدارس في هذا البلد يزيد بقدر ما تتم التضحية بمعايير الاستحقاق والفاعلية.

بالمثل، فإن الاعتبارات السياسية تتحكم بتعيين مديري المدارس في فلسطين (Arar, 2018: 226 - 233) وإثيوبيا (Siyum and Gebremedhin, 2015: 223 - 235) وباكستان، في هذا الأخير يُظهر تقريرٌ صادرٌ من اليونسكو (Save the Children, 2010)، أن هناك مدارس أشباح (Ghost Schools)، سببها أن المعلمين المدعومين سياسياً يعلّمون في مدارس غير تلك التي عُيّنوا فيها ويقبضون رواتبهم منها، وأحياناً يتقاسمون رواتبهم مع معلمين بشهاداتٍ دنيا لكي يعلموا مكانهم في المدارس التي عُيّنوا فيها رسمياً، وهو ما يفرغ المدارس الأصلية، أو يرفع فيها نسبة التغيب (إلى 70 بالمئة)، وينتج من ذلك بطبيعة الحال تدهورٌ في نوعية التعليم، كما يقول التقرير.

في البرازيل، بيّنت إحدى الدراسات (Akhtari, Morira, and Trucco, 2017) أن تغيّر الحزب السياسي المسيطر على البلديات في مقاطعاتٍ معينة يؤدي إلى انخفاضٍ في مستوى أداء الطلبة في الاختبارات الوطنية مقارنةً بالمقاطعات التي لا يتغير الحزب المسيطر فيها، والسبب يعود إلى تبديل مديري المدارس ومعلميها في المناطق التي يتغير فيها الحزب الحاكم نتيجة المحسوبية السياسية.

أما زيمبابوي فتتمثل المستوى الأعلى من التسييس، حيث يترافق كل ما سبق مع تدخل سافرٍ للميليشيات العنصرية، وممارسة العنف ضد الطلبة والمعلمين بتهمة انحيازهم إلى مواقف معارضة، ويتم تخويف منظمات المجتمع المدني التي تضع تقارير عن هذه الخروقات (Save the Children, 2010: 9 - 11).

استناداً إلى هذه الأمثلة، يمكن تعيين الحكومة السياسية عمومًا وفي الجامعات خصوصًا، في ثلاث طبقات (Layers):

1 - المحسوبية: تعين الحكومة القيادات وسائر الموظفين في الإدارات العامة وفي المؤسسات التربوية من أجل كسب الولاءات على المستويات كافة.

2 - الحكومة الأيديولوجية: تضع الحكومة حدودًا سياسية لمضمون التعليم والبحث العلمي في المؤسسات التربوية وتضيق على الحريات الأكاديمية، وتعتمد هذه المؤسسات للضبط الأيديولوجي والتنشئة الاجتماعية.

3 - الحكومة النزاعية: وهي تحصل عند حدوث ضغوطٍ ونزاعاتٍ سياسية متضاربة داخل المؤسسات التربوية، من فوق لتحت ومن تحت لفوق، وأفقيًا ما بين المؤسسات. تشمل هذه الطبقة المحسوبية والأيديولوجيا معًا، وعادة ما تكون هذه النزاعات صامتة أو تحت الطاولة، وقد تؤدي إلى تعطيل المؤسسة، وفي أحيانٍ أخرى إلى العنف.

تتم الحكومة السياسية في العديد من البلدان على مستوى طبقة واحدة أو أكثر من هذه الطبقات الثلاث، تبعًا لنوع الحكومة في الأنظمة السلطوية (عسكرية، دينية، حزبية، عشائرية، إلخ...) ولدى الاستقرار السياسي. هي ظاهرة عالمية، أي غير محصورة بالحالات التي راجعها أعلاه ولا بالحالات التي أراجعها أدناه، أي ليست خاصة بالبلدان العربية.

ثانيًا: دراسة حالات عشر جامعات عربية

المادة التي أحللها هنا بحثًا عن مدى انتشار نموذج الحكومة السياسية في الجامعات العامة العربية، هي دراسات حالات كتبها عشرة زملاء ونُشرت سابقًا في كتاب (الأمين، معد، 2018). لم تكن الحكومة السياسية موضوع تلك الدراسات، بل كان المطلوب كتابة سيرة تاريخية للجامعة العامة الأقدم، كل في بلده، «منذ تأسيسها حتى اليوم»، مع التركيز على أربعة مجالات: الحكومة، الطلاب، الهيئة التعليمية، الشؤون الأكاديمية.

ما سأقوم به هنا هو إعادة قراءة لكل من هذه الحالات بحثًا عن نموذج الحكومة السياسية في طبقاته الثلاث الواردة أعلاه، وسأعرض ذلك باختصار، من الجامعة الأقدم إلى الجامعة الأحدث.

1 - جامعة القاهرة (مغيث، 2018: 25 - 87)

أنشئت جامعة القاهرة كمبادرة أهلية ودعوات لإنشاء جامعة لا تختص بدين أو جنس أو «لا دين لها إلا العلم» (سعد زغلول)، تأسست عام 1925 من أربع كليات، اشتان منها إنسانية (آداب وحقوق) تحت إشراف الحكومة. في تلك المرحلة نشر طه حسين كتابه الشهير في الشعر الجاهلي (1927)، فأثار زوبعة من الانتقادات واتهمه الأزهر بالإلحاد ودعا إلى إحراق الكتاب وعزل طه حسين من الجامعة، وتضامن مع الأزهر بعض الصحف ورجال السياسة. في وقت لاحق قررت الوزارة نقل طه حسين من الجامعة، لكن ردة الفعل داخل الجامعة كانت رافضة لهذه الدعوات وقدم رئيسها أحمد لطفي السيد استقالته احتجاجاً على نقل أحد أساتذة الجامعة (1932)⁽⁴⁾. وعندما أُحيل الملف إلى النيابة العامة، قام النائب العام بقراءة الكتاب وقدم مطالعة عقلانية قرر في نهايتها «حفظ القضية»، وظل طه حسين في الجامعة وعُيِّن لاحقاً (1952) وزيراً للمعارف.

مع ثورة 23 تموز/يوليو 1952 وسيطرة «الضباط الأحرار» على السلطة، بدأت علامات التدخل السياسي في شؤون الجامعة تظهر: تشكيل لجان «المدرسون الأحرار» لتقديم الشكاوى إلى لجان التطهير السياسي، منع السياسة في الجامعة، صرف ما يزيد على 40 أستاذاً من الإخوان المسلمين والماركسيين والوفديين والليبراليين المستقلين، وضع ضابط في كل جامعة، قيام الاتحاد القومي (حزب الحكومة) بتنظيم المظاهرات مع منع أي مظاهرة يقوم بها الآخرون (1954).

بدءاً من عام 1977، تبلورت الحوكمة السياسية لجامعة القاهرة، وأصدر أنور السادات قانون تجريم العمل السياسي داخل الجامعة (قانون رقم 2)، وعزز فيه دور الرقابة الأمنية على الجامعات، في الداخل وعلى الأبواب. في الوقت نفسه دعم التيارات الإسلامية بين الطلاب والأساتذة من أجل التخلص من الناصريين فيها، وأصبح تعيين القيادات شأناً حكومياً وسياسياً بامتياز، وهو نظام ما زال قائماً حتى اليوم: رئيس الجمهورية يعين القيادات، وهم يعيّنون الأدنى منهم في سلسلة متواصلة للولاءات من فوق لتحت، يُستثنى من ذلك حقبة الستين التي كان فيها محمد مرسي رئيساً للجمهورية (2012 - 2013) إذ أصدر قانوناً شرّع فيه اختيار القيادات عن طريق الانتخاب. ويُفهم قرار الرئيس السيسي بإلغاء نظام الانتخابات على أنه خشي أن تؤدي الانتخابات إلى استلام الإخوان المسلمين المناصب القيادية في الجامعة.

في حقبة الحوكمة السياسية لجامعة القاهرة، حصلت الحادثة الشهيرة التي قدّمت مثلاً

(4) وهو قدم استقالته مرة ثانية عندما اقتحمت الشرطة حرم الجامعة في عام 1937. لكن تاريخ استقالته احتجاجاً على قرار الوزير نقل طه حسين (9 آذار/مارس 1932) اعتمدته مجموعة من الأساتذة الجامعيين في مصر تنادي باستقلال الجامعات (تأسست عام 2003) اسمًا لها (حركة 9 مارس).

معكوساً لحادثة طه حسين قبل سبعين سنة، وهي حادثة نصر حامد أبو زيد، فيها تضافر المحافظون دعاة معاقبة أبو زيد وتحريض رئاسة الجامعة ضده وقيام محامين بالادعاء عليه لدى المحكمة، وإصدار حكم بإدانته مدنياً استناداً إلى الشرع الإسلامي (1996).

2 - جامعة دمشق (السمر، 2018: 89 - 146)

أنشئت جامعة دمشق في عام 1926، بعد تجميع عددٍ من الكليات والمعاهد التي ظهرت قبل هذا التاريخ. وقد تم تتويج هذه المرحلة من استقلالية الجامعة بتعيين قسطنطين زريق، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، رئيساً لها في العام 1949، وانتهت هذه المرحلة مع استقالته في عام 1952.

كانت سورية قد شهدت عام 1949 أول انقلاب عسكري في المنطقة العربية قام به حسني الزعيم، تبعه انقلابان عسكريان في السنة نفسها. وقد سيطرت شللاً متتابة من العسكريين على الحكم، وصولاً إلى عام 1970، عام الانقلاب العسكري الذي قام به حافظ الأسد وأدى إلى سيطرة حزب البعث على الحكم حتى يومنا هذا.

يقول عمار السمر إن هيكليّة السلطة في سورية أصبحت تتكون منذ العام 1970 من أربع طبقات: الرئيس ومعاونوه، الجيش والمخابرات، البعث والحكومة. إذا صحَّ هذا التوصيف يكون الفرق بين النموذج السوري والنموذج المصري محصوراً بحزب البعث، وهذا فرقٌ جوهري. إذا كان النظام الأمني في البلدين يطلب إلى الأساتذة الجامعيين الطاعة والسكوت، فإن النظام القائم على أيديولوجيا البعث في سورية يطلب إلى من يريد الكلام أن يتكلم بلغة الحزب، ومن يتكلم بهذه اللغة يمكن أن يكافأ. لتتخيل أن أجيالاً من الطلاب والأساتذة الجامعيين يتكلمون لغةً حفظوها، ولنفترض بأن التفكير عدته قاموس الكلمات وصيغ الجمل، سنتوقع عندئذٍ مقدار الانغلاق الفكري المحصّل.

بحسب السمر «أنشئ فرع جامعة دمشق لحزب البعث، وأقيم مقره الرئيس داخل الحرم الجامعي، ونُشرت تنظيماته ومقاره في جميع الكليات والأقسام ليتدخل في كل شيء تقريباً»، وأنشئ فيها كما في الجامعات السورية الأخرى، «المكتب التنفيذي» التابع لـ «الاتحاد الوطني لطلبة سورية». يقوم الاتحاد بتنفيذ سياسة الحزب في الجامعات بما في ذلك «مساعدة القوى الأمنية على قمع الطلاب»، كل ذلك يتم تطبيقاً لقانون منع النشاط السياسي في الجامعة. وقد «مُنح الطلاب الذين قاموا بدورات القفز المظلي 40 درجة استثنائية تضاف إلى مجموعهم في الثانوية العامة»، كما مُنح طلاب الثانوية الملتحقون بالمعسكرات الإنتاجية ومعسكرات الصاعقة وحائزو «العضوية العاملة في شبيبة الثورة» 15 درجة إضافية.

على صعيد التعيينات، يكون رئيس الجامعة والعمداء ورؤساء الأقسام أعضاء في حزب البعث وموافقاً عليهم أمنياً. أما الأساتذة فيعيّنون بعد صدور الموافقة الأمنية التي تضمن أن يكون بعثياً أو صديقاً للبعث وربما من أحد أحزاب «الجهة الوطنية التقدمية».

3 - الجامعة اللبنانية (الأمين، 2018: 147 - 205)

تأسست هذه الجامعة في عام 1952 من معهد واحد، وأصبحت مكونة من أربع كليات منذ عام 1959. وقد ترافقت هذه المرحلة مع ظهور حركات الاحتجاج (من جانب الطلاب والأساتذة) من أجل تحسين شروط التعليم فيها. يمكن القول إن شروط استقلالها تضافرت بدءاً من عام 1970، مع صدور قانون تفرغ أساتذة الهيئة التعليمية، وإنشاء الهيئات التمثيلية لإدارة الجامعة ومنها مجلس الجامعة الذي يتمثل فيه الطلاب والأساتذة، ومع أن الجامعة شهدت تيارات سياسية يسارية ويمينية بين صفوف هؤلاء إلا أن «العهد المؤسسي» ظل قائماً، لكنه دام خمس سنوات فقط (1970 - 1975).

في عام 1975 اندلعت الحرب الأهلية، وخلالها تعطل العمل بمجلس الجامعة، وانحل اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية، وانكفأت رابطة الأساتذة المتفرغين، وأنشئت للكليات فروع في المناطق عيّنت لإدارتها مديرون اختيروا طبقاً للخريطة السياسية للناخبين في المناطق، وانفصل المسلمون والمسيحيون في فرعين في بيروت. كان هذا «عهد التفكك»، وهي المرحلة التي انطلقت فيها الحوكمة السياسية حتى يومنا هذا.

تلاه «العهد السوري» (1991 - 2005)، وفيه عيّن رئيسان متتاليان للجامعة بتزكية سورية، وانتقلت قيادة رابطة الأساتذة المتفرغين إلى الأحزاب السياسية المتحالفة مع سورية بعد إخراج المستقلين منها. وفيها بدأ تعيين عمداء الجامعة طبقاً «لسلة» سياسية يكون لكل فريق في الحكم حصته منهم. وهكذا أصبح الرئيس والعمداء ومديرو الكليات يقومون بأعمالهم استناداً إلى أجندات وأيديولوجيات سياسية. وفيها حلت محل اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية لجان طلابية في كل فرع، وكل لجنة هي وسيلة حزب سياسي معين لممارسة النفوذ وتوفير المنافع فيه. ومن عام 1997، صار أهل الحكم هم الذين يعينون أساتذة الجامعة فيضخون فيها أساتذة محسوبين عليهم، ويقوم هؤلاء بدورهم بترشيح ممثليهم والعمداء ورئيس الجامعة بما يتطابق مع متطلبات أهل الحكم. وقد أدت «المكاتب التربوية» للأحزاب الحاكمة دوراً مركزياً في استتباع أهل الجامعة لأهل السلطة. السنوات الأخيرة (2005 - 2018) رسخت الحوكمة السياسية للجامعة في الاتجاهين: من فوق لتحت (Top - down)، ومن تحت لفوق (Bottom - up).

4 - جامعة بنغازي (رحيل، 2018: 207 - 251)

الوضع في الجامعة الحكومية الليبية مشابه للنموذج السوري مع شيء من الفبكة الأيديولوجية، ثمة نظام أمني طبعاً، لكن بدلاً من حزب البعث هناك، نجد هنا «النظرية العالمية الثالثة». صحيح أن القذافي استخدم مصطلحاتها في خطابه إلا أن هذه النظرية بقيت كمقرر للحفظ، ما اضطره إلى تكثيف حضوره الشخصي واعتماد الجامعة منصة للمخاطبة، مصحوباً بأجهزة المخابرات.

كانت مرحلة إنشاء جامعة بنغازي (1955) قصيرة، إذ تحولت بسرعة إلى النموذج السياسي (1969)، مع استلام معمر القذافي الحكم في عام 1969.

بدأ التغيير الشامل (محسوبة وأيديولوجيا) مع قيام الثورة الثقافية (1973). في خطاب أزواره المشهور أعلن القذافي نقاطها الخمس التي تمثلت بـ: «تعطيل جميع القوانين المعمول بها؛ تطهير البلاد من المنحرفين؛ الحرية، كل الحرية، للشعب ولا حرية لأعداء الشعب؛ إعلان الثورة الإدارية؛ الثورة الثقافية». بدءاً من هذا التاريخ ظهرت مصطلحات مثل: «اللجنة الشعبية للجامعة» و«اللجنة الشعبية للكلية»، واللجان الشعبية هي هيئات تحل محل المجالس العلمية أو الأكاديمية، وقد قامت هذه اللجان بالتعاون مع المخابرات بالإطاحة بأساتذة الجامعات وعمدائها ورؤسائها.

كان القذافي يحضر شخصياً إلى الجامعة من أجل دفع التثوير إلى الأمام، فيلقي خطابات حماسية ويطلق أقوالاً اشتهرت له منذ عام 1973: «قد نضطر في ساعة من الساعات، وهي متوقعة في أي لحظة، أن نقفل المعاهد والمدارس ونوقف الدراسة بالجامعة لكي نتدرب كلنا على حمل السلاح» أو «أنا ألغيت كل القرارات التي أقرها مجلس الجامعة، ومجلس الوزراء، كلها اعتبروها مرفوعة من الآن وكأنكم من جديد. كما أننا لسنا في حاجة للأحزاب» أو «ليس معنى الثورة الإدارية تحطيم كل الإدارات، بالعكس إذا كان فلان كويس (جيد) يبقى ويستمر في الثورة، وفلان مش كويس (غير جيد) ندوس عليه». وهو واللجان الثورية وحدهم يعرفون الصالح من الطالح، و«قاد القذافي بنفسه مسيرات تهدف إلى تصفية رموز المعارضة داخل الجامعة، بوصف تلك الرموز عملية ومعادية للشعب». وطبقاً لمصادر أخرى فإنه رعى عمليات إعدام طلاب في ساحة الجامعة نفذاها طلابٌ من اللجان الثورية.

المرحلة اللاحقة على القذافي (2011 - 2016) شهدت ردات فعلٍ على من اتهموا بالتعاون مع القذافي، وظهور التيار الديني داخل الجامعة والدعوة إلى فصل الذكور عن الإناث فضلاً عن النزاع المسلح في بنغازي الذي أوقف الدروس في الجامعة مدة من الزمن.

5 - جامعة الخرطوم (عثمان، 2018: 253 - 308)

أنشئت جامعة الخرطوم ككلية جامعية مرتبطة بلندن في حقبة الانتداب البريطاني، وكان يديرها مجلسان: المجلس الحاكم، يضم الكلية وبعض الإدارات الحكومية وممثلي المصلحة العامة، والمجلس الأكاديمي الذي يضم كبار الأكاديميين وممثلي أساتذة الكلية، وله صلاحيات مطلقة في شؤونها. كما يوجد ممثلون عن جامعة لندن في المجلسين وفي عددٍ من اللجان الأكاديمية. وقد بقي هذا النموذج في حوكمتها بعد استقلال السودان وبعد تحولها إلى جامعة مع صدور قانون عام 1956 الذي أنشأها، وبحسب هذا القانون يُعيّن مدير الجامعة من مجلس الجامعة، ومن ثم يحصل على موافقة «الراعي» (Chancellor) (رئيس الدولة في حينه)، أما تعيين نائب الرئيس والعمداء فلا يحتاج إلى موافقة الأخير.

بدأت مرحلة التحولات في جامعة الخرطوم مع ما يسميه المؤلف «فترة الحكم الشمولي الأول» (1972 - 1985)، عندما وصل جعفر النميري إلى الحكم وأعلن حلّ التنظيمات السياسية كافة، وأصدر قراراً بالزامية أن تخضع أي مؤسسة في السودان لسياسة الحزب الحاكم. وقد تقلبت الأمور السياسية كثيراً في تلك المرحلة، وفيها كانت الجامعة منقسمة بين تياراتٍ موالية للحكومة وأخرى معارضة لها.

أما مرحلة التأسيس الكامل فبدأت مع إعلان جعفر النميري في عام 1983 تطبيق ما سمّاه قوانين الشريعة الإسلامية، وبدءاً من هذا التاريخ أصبحت الأحزاب الإسلامية شبيهةً بحزب البعث في سورية والثورة الثقافية في ليبيا. وقد ترسّخ هذا الاتجاه في عهد الجبهة القومية الإسلامية بقيادة عمر البشير (1989)، وقتها أعلن البشير «ثورة التعليم العالي» وهي مزيجٌ من الإسلام والاشتراكية. ومن عناصر هذه الثورة سياسة «التمكين والإقصاء» التي تذكّرنا بالقذافي مجدداً، التمكين يعني تعيين أعضاء الحزب الحاكم ومؤيديهم في المناصب العليا الإدارية والأكاديمية الرئيسة في جميع مؤسسات التعليم العالي، من جامعات وكليات ووزارة ومجلس قومي، والإقصاء يعني فصل المعارضين أو المناوئين لهم من الأساتذة والطلاب أو التضييق عليهم.

6 - الجامعة التونسية (ضيف الله، 2018: 309 - 375)

أنشئت الجامعة التونسية في عام 1960 ثم اختفت بعد ثماني سنوات لمدة 18 عاماً (1968 - 1986)، عندما قررت الحكومة التونسية إنشاء كليات ومعاهد عليا ذات طابع متخصص مستقلة عن بعضها البعض. ويعزو محمد ضيف الله هذا التحول إلى الثورة الطلابية في فرنسا في عام 1968، وهو يعني رغبة الحكومة في تفكيك «الجامعة» إلى كليات ومعاهد ينشغل طلابها بالإعداد المهني بعيداً من قضايا الشأن العام. وعندما عادت إلى الظهور (في عام 1986) اعتُمد فيها نموذج السوربون الذي كان شائعاً في ذلك الحين (جامعات متخصصة)، فأنشئت جامعات تونس 1 (للآداب والفنون والعلوم الإنسانية)، وجامعة تونس 2 (للعلم والتقنيات والطب)، وجامعة تونس 3 (للحقوق والاقتصاد وإدارة الأعمال). عاشت الهيكلية الجديدة حتى عام 2000 عندما تمّ الانتقال إلى فكرة الحرم الجامعي الشامل، ونشأ على أنقاض نظام عام 1986 ثلاث جامعات (تونس، تونس المنار، وقرطاج).

ظل تعيين رئيس الجامعة مع هذه التغيرات الهيكلية يتم من جانب الحكومة، لكن اختيار عمداء الكليات ومديري المعاهد تقلّب بحسب المدة الزمنية بين التعيين والانتخاب، هذا التقلّب يُعزى إلى النزاع الذي استمرّ بين الحكومة والأساتذة الذين كانوا يدعون إلى الانتخاب ويصلون إليه في وقت لاحق. كان للأساتذة دائماً صوت، وكان للطلاب صوت أيضاً، وقد تألفت أول نقابة للأساتذة في مطلع السبعينيات، وظل التنظيم النقابي حتى

ثورة 2011 فعّالاً. من جهةٍ أخرى كانت العلاقة بين الحكومة والأساتذة متداخلة منذ أن عينَ الرئيس بن علي أستاذَ الحقوق اليساري محمد الشرفي وزيراً للتربية في عام 1989، وقد نجم عن ذلك منطقةً تداخل بين الحزب الدستوري الحاكم واليساريين، إذ أصبح رُبعُ الأساتذة الجامعيين في الحزب الدستوري في عام 2002، وهم في الوقت نفسه من المدافعين عن الحريات الأكاديمية وملتزمين بالنقابة، وبالمشاركة في اتخاذ القرارات عن طريق الانتخاب.

بخلاف الجامعات المذكورة سابقاً، ظلت عناصر الحكومة النابوليونية متوافرةً في الجامعة التونسية طوال مرحلتَي الإنشاء والتحول الهيكلي، وصولاً إلى انتصار ثورة عام 2011 وما بعده. في هذا العام حُسمت الأمور لمصلحة المشاركة في اتخاذ القرارات عن طريق الانتخابات وعلى جميع المستويات القيادية بما فيها رئاسة الجامعة، ولمصلحة تكريس الحريات الأكاديمية، بعكس ما حصل في مصر.

7 - الجامعة الأردنية (برهم، 2018: 377 - 411)

تأسست الجامعة الأردنية في عام 1962 بمبادرةٍ من الملك، كما يقول نسيم برهم، خشيةً منه على الطلاب الأردنيين الذين كانوا يتابعون في ذلك الوقت دروسهم الجامعية في سورية والعراق ومصر، حيث تسيطر الأيديولوجيتان البعثية والناصرية. في مرحلة الإنشاء كانت الجامعة تُدار من الحكومة بواسطة عدة طبقات: مجلس الأمناء، الذي يعينه الملك كأنه امتدادٌ للسلطة التنفيذية، ولديه صلاحياتٌ واسعة، ومجلس الجامعة وصلاحياته استشارية (رفع التوصيات)، ورئيس الجامعة الذي يعينه الملك، ويعين بدوره نوابه والعمداء ورؤساء الأقسام.

من ناحية الولاء للحكومة من دون أيديولوجيا حزبية، تشبه الجامعة الأردنية عند إنشائها الجامعة المصرية اليوم في عهد السيسي. لكن الفرق بينهما يكمن في أن توفير الولاء في الأردن يتم عن طريق مراعاة حجم العشائر والمناطق، ومثلما يحصل في تشكيل الحكومة يتم توزيع رؤساء الجامعات وأعضاء المجالس والعمداء ورؤساء الأقسام على قاعدة إرضاء مختلف مكونات المجتمع الأردني.

في عام 1985 أنشئ مجلس التعليم العالي للإشراف على الجامعات العامة التي أنشئت إضافةً إلى الجامعة الأردنية، فزاد عددُ طبقات الحكومة في الجامعات العامة. يرأس المجلس رئيس مجلس الوزراء ويتكوّن من 14 عضواً من بينهم القائد العام للقوات المسلحة، لكن منذ عام 2005 أصبح تابعاً للوزارة ويتأهله الوزير. في المقابل انتعشت الأحزاب السياسية بين الطلاب، القومية واليسارية لكن أقواها حركة الإخوان المسلمين، وقد شهدت الجامعات الأردنية حوادث عنفٍ متكررة على خلفية عشائرية أو حزبية.

الحكومة السياسية في الجامعة الأردنية تجمع شرعية الملك السياسية والتوازن العشائري،

في تعيين القيادات الجامعية واختيار الأساتذة وتوزيع المنح على الطلاب بصورة كوتا ومكرّمات ملكية، والأيدولوجيات السياسية التي تظهر خصوصاً في الحركة الطلابية التي تتداخل فيها العشائر مع الأحزاب اليسارية والقومية، مع أرجحية واضحة للإخوان المسلمين، ودور لا يستهان به للمخابرات.

8 - جامعة الكويت (أيوب، 2018: 413 - 456)

لم يحدث تغيرٌ يُذكر في الهيكلية الإدارية لجامعة الكويت منذ تأسيسها في عام 1966 حتى اليوم. لكنّ الممارسات تغيرت والجو أصبح أكثر إشباعاً بالعناصر السياسية بعد غزو العراق للكويت في عام 1991، وكما يقول فوزي أيوب فقد حدث بعد هذا التاريخ «على الصعيد الأيدولوجي، انقلابٌ تام في المناخ الفكري والعقائدي في جامعة الكويت».

كأنّ الحكومة شعرت بالضعف بعد الغزو فعملت على كسب ودّ الإخوان المسلمين وفتحت لهم الأبواب في المدارس والجوامع والوزارات واحتلوا عدة مرات أغلبية المقاعد في مجلس الأمة، ثم امتد نفوذهم إلى الهيئة التعليمية في الجامعة. وكان تهليل منظمة التحرير الفلسطينية للغزو (ثم طرد نحو 400 ألف فلسطيني بعد التحرير) قد سبّب نزعةً قوية للتكوير احتضنت عصبيةً عشائريةً ومذهبيةً كانت سابقاً غير ظاهرة. في هذا السياق استمر تطبيق القواعد التي كانت مقررّة سابقاً في اختيار القيادات الجامعية (عن طريق لجان التقصي (Search Committees)) لكن بنتائج مختلفة بسبب نوعي الضغوط الجديدة (الأيدولوجيا والعصبية)، لجهة تعطيل التعيينات لأوقات طويلة أو تعيين أشخاص غير قادرين على العمل طبقاً للمعايير الأكاديمية. هناك ضغوطٌ أعضاء مجلس الأمة من الإخوان المسلمين وممثلي العصبية على الوزراء في كل صغيرة وكبيرة والتهديد بحجب الثقة عنهم، وهناك الضغوط في الفضاء العام على أداء أيّ من القيادات في الجامعة وفي الإدارات العامة التي لا تراعي مصالحهم، وهناك الضغوط داخل الجامعة التي يمارسها الطلاب والأساتذة التابعون للقوى السياسية الفاعلة.

وفي مناخ «الثقافة الأصولية الانكفائية» كما يقول أيوب، تمّ إفساد الحياة الأكاديمية وأصبحت التسميات للمناصب القيادية في الجامعة «تخضع تدريجياً للتجاذبات السياسية (من فوق) والاجتماعية (من تحت)». وفي هذا المناخ حصلت ضغوطٌ متلاحقة للفصل بين الجنسين وشرّع مجلس الأمة هذا الفصل، وتم تنفيذه بموافقة وزير تربية لبرالي على الرغم من عدم موافقة المحكمة الدستورية.

9 - جامعة صنعاء (المجاهد، 2018: 457 - 504)

أنشئت جامعة صنعاء في عام 1970. امتدت مرحلة الإنشاء مدة عشرين سنة، بسبب قلة الموارد المالية، وبسبب مقاومة القوى المعارضة لإنشاء جامعة حديثة دفاعاً عن المعاهد

التقليدية في تعليم الدين. في هذه المرحلة أنشئت فروعٌ لبعض الكليات في المناطق وأنشئ اتحادٌ طلاب جامعة صنعاء، الذي ظهرت عليه منذ البداية علامات الصراع بين أحزاب السلطة وأحزاب المعارضة.

عام 1990، كان عام بداية مرحلة التحولات في الجامعة وهو عام تحقيق الوحدة اليمنية بعد انفصال بين الشمال والجنوب دام عشرين عامًا. وفي المرحلة الممتدة حتى عام 2011، كانت الجامعة تتوسع لكن حوكمتها كانت تضمّر النزاع الشائع في الكثير من الجامعات العامة العربية: قانونٌ يشرّع الاستقلالية وممارساتٌ تؤكد التبعية السياسية، هذه التبعية تتجسّد في تعيين رئيس الجامعة استناداً إلى اعتباراتٍ سياسية، وإيكال مهمة اختيار العمداء إليه، كما تتجسد في التحكم بسبل الإنفاق. كما أن تشديد القانون على منع العمل السياسي في الجامعة كان عمومًا دألاً على منع العمل السياسي عن الخصوم السياسيين للحكومة. أما إنشاء مجلس أعلى للتعليم العالي، أو مجلس أمناء لكل جامعة (كما حصل في الأردن) فلم يكن إلا محاولة لزيادة الطبقات التي تتم فيها ممارسة السياسة وإرضاء جهاتٍ إضافية في المجتمع السياسي.

بدءاً من عام 2011 ظهرت القوى السياسية الفاعلة في حوكمة الجامعة إلى السطح، وتكرر سيناريو القذافي وسيناريو ما بعده. يقول طارق عبد الله المجاهد إنه «في أوائل العام 2013 استطاع حزب الإصلاح (قبيلة حاشد بخلفية أيديولوجية - الإخوان المسلمون) الاستيلاء على الحرم الجامعي، وحولها إلى ثكنة عسكرية وصاحب هذا الاحتلال نهبٌ وسرقةٌ واسعة لممتلكات وأصول عدد من الكليات»... كما قام «بعمليات إقصاء واسعة طاولت الجهاز الأكاديمي والإداري للجامعة، ابتداءً من رئيس الجامعة ونوابه الثلاثة، ومعظم عمداء الكليات ونوابهم، ورؤساء الأقسام العلمية، ومديري المراكز البحثية، وصولاً إلى مديري العموم في ديوان الجامعة. وعين 48 عضو هيئة تدريس في عدد من الكليات، بصورة مخالفة للشروط التي حددها القانون بشأن التعيين في الجامعة».

وعندما سيطرت قوات الحوثيين على صنعاء وجامعتها في عام 2014 شهدت الجامعة السيناريو نفسه، بالاتجاه المعاكس. ألقت هذه القوات لجناً سياسية من بين أنصارها، سمّتها «اللجان الثورية»، وذلك على مستوى الجامعة والكليات والمراكز البحثية ومرافق الجامعة الأخرى. «وكان من مهمات هذه اللجان مراقبة الأداء في كل مرفق ورصد التجاوزات، ورفع تقارير عن المعارضين. ولم يعد أمام قيادة الجامعة إلا أحد أمرين: إمّا الخضوع لتوجيهات جماعة الحوثيين وممارساتها، وإمّا تقديم استقالتها طوعاً». وفي 23 نيسان/أبريل 2016، «أصدر رئيس الجامعة الجديد قراراً أنهى بموجبه خدمات (فصل) 66 عضواً من هيئة التدريس ومساعدتهم نتيجة انقطاعهم عن العمل فترات تجاوزت المدد القانونية». وفي النتيجة شهدت مرحلة ما بعد 2011 تفشّي «الفساد المالي والإداري والأكاديمي وانهايار معايير التعليم الجامعي» بحسب المؤلف.

10 - جامعة السلطان قابوس (المعمري، 2018: 505 - 553)

جامعة السلطان قابوس هي آخر جامعة أنشئت في منطقة الخليج (1986)، بل لم يكن الجميع مرحباً بها، كما يقول المؤلف. بادر إلى إنشائها السلطان قابوس وحملت اسمه وظلت تحت «رعايته»، في نوع من الحوكمة الأبوية، التي يظهر فيها الحاكم حريصاً على أبنائه، وهم يجلبونه ويطيعونه. من هذه الناحية تشبه الحوكمة السياسية لجامعة السلطان قابوس حوكمة سائر جامعات دول الخليج العامة، ما عدا الكويت.

في البداية أدار شؤون الجامعة مجلس جامعة مكون من وزراء ويرأسه نائب رئيس مجلس الوزراء، المرتبط مباشرة بالسلطان. بعد عشر سنوات (1997) أسند السلطان رئاسة الجامعة إلى مستشار له، وأصدر قانوناً أعطاه صلاحيات واسعة وتم تغيير بنية مجلس الجامعة ليضم شخصيات يختارها السلطان بدلاً من الوزراء. وبعد عشر سنوات (عام 2006) أصدر السلطان قانوناً أرجع الصلاحيات التنفيذية إلى مجلس الجامعة، بدلاً من رئيسها، وخفّض مستوى المشاركين فيه وجعلهم من وكلاء الوزارات وضمّ إليهم أستاذين يختارهما رئيس الجامعة، وأسدى رئاسته لوزير التعليم العالي. ثمّة «مجلس أكاديمي» داخل الجامعة مكون من القيادات الجامعية المعنية، مهمته رفع الاقتراحات إلى مجلس الجامعة وتنفيذ ما يصدر منه.

لا توجد «مراحل» في حوكمة جامعة السلطان قابوس، بمعنى أنها بدأت واستمرت سياسيةً رعائية، ويتم التوجيه والتعيين من فوق لتحت، ولا توجد أي كلمة في النصوص تتحدث مثلاً عن الانتخاب، ولا توجد، كما يقول المؤلف، في جميع النصوص معايير تتعلق بشغل الوظائف القيادية في الجامعة، لأن كل شيء يتم بمشيئة السلطان، وباعتبار نواياه الطيبة تجاه أبنائه.

لا شيء في الجامعة اسمه حركة طالبية، حصلت مرة تظاهرات داخل الحرم الجامعي ضد القصف الأمريكي لأفغانستان ومرة أخرى ضد الغزو الأمريكي للعراق، لكن لا يرى المؤلف أن هذه التحركات كانت ذات طابع قومي أو إسلامي، كما لا توجد اتحادات طالبية. مؤخراً (2014) سُمح للطلاب بتأليف «مجالس استشارية»، وهي أشبه بال النوادي، لجهة أنها ترفع خطط عمل سنوية إلى رئيس المؤسسة لاعتمادها، ولجهة أنها تتبع «لجنة المجالس» المركزية التي يؤلفها وزير التعليم العالي وتشرف على جميع مجالس الطلاب. وبالمثل فإنه لا توجد هيئة تمثيلية لأساندة الجامعة ولا هم ينتخبون أحداً لتمثيلهم ولا يشاركون في اتخاذ القرارات، ما فوق مجالس الأقسام.

خلاصة ومناقشة

يصحّ نموذج الحوكمة السياسية بطبقاتها الثلاث على تسع من أصل الجامعات العشر التي يشتمل عليها كتاب سير عشر جامعات حكومية عربية. والجامعة التي خرجت من

السرب هي الجامعة التونسية، التي ما زالت تتبع النموذج النابوليوني في الحكومة. ولعل هذا الاستثناء يُعزى إلى ثلاثة أمور:

أولها، الانفتاح الثقافي، فالجامعة التونسية وثيقة الصلة بالجامعة الفرنسية في مناهجها وإدارتها وتنظيمها ولغتها، وحتى في مخرجاتها. الكتاب الفرنسي والصحيفة الفرنسية والتلفزيون الفرنسي وغيرها هي جزءٌ من الثقافة التونسية، لدى الأساتذة والطلاب وفي الحياة الجامعية.

ثانيها، قاعدة انتخاب القيادات الجامعية، التي كانت موجودةً قبل عام 2011 وإن بصورةً متقطعة وغير شاملة، ثمّ تعميمها وترسيخها بعد عام 2011، بخلاف ما جرى في الجامعات المصرية.

ثالثها، الوجود النقابي، فقد أنشئت نقابة للتعليم العالي والبحث العلمي في عام 1967، وانضمت إلى اتحاد الشغل التونسي الذي كان موجوداً أصلاً منذ عام 1946 أي منذ ما قبل الاستقلال (1956). وقد أدّى الاتحاد العام التونسي للشغل دوراً مهماً في تأطير ثورة الياسمين، وأدّت النقابة دوراً مهماً في الحفاظ على الحريات الأكاديمية وعلى الاستقلالية النسبية للجامعة.

بين الجامعات التسع الباقية هناك ثلاث جامعات (القاهرة، وقابوس والأردنية) نجد فيهما الطبقة الأولى فقط (المحسوبة)، وأربع نجد فيها طبقتي المحسوبة والأيدولوجيا: دمشق، اللبنانية، الكويت، الخرطوم. ونجد جامعتين تتوافر فيهما الطبقتان معاً مع انزلاق نحو النزاع والعنف، وهي بنغازي وصنعاء. المحسوبة ترتبط بالجيش في مصر، وبالعشائر في الأردن والكويت وليبيا واليمن، وبالأحزاب ذات الهوية الطائفية في لبنان، والأيدولوجيا تتخذ الشكلين الديني والحزبي. وبالطبع يمكن المناقشة في صحة هذا التوزيع، أو اقتراح نقل جامعة من مجموعة إلى أخرى من هذه المجموعات الثلاث، مع الإقرار بأن الجامعات التسع هي حالاتٌ متنوعة من الحكومة السياسية.

أخيراً هناك نقطتان تحتاجان إلى مزيد من التقصي، الأولى تتعلق بالمسار التاريخي للجامعات. فقد اعتمدت ثلاث مراحل: مرحلة النشوء، ومرحلة التحولات، ومرحلة ترسخ الحكومة السياسية.

بالرجوع إلى مرحلة النشأة يُلاحظ أن طلاب تلك المرحلة شاركوا بفاعلية، في الكثير من الجامعات، في المظاهرات والاحتجاجات، منها ما كان مطلبياً ومنها ما كان سياسياً ووطنياً (تضامناً مع فلسطين أو الثورة الجزائرية، معارك الاستقلال، المطالبة بالاستقلال، احتجاجات ضد الحكومة، إلخ...). وكانت الأيدولوجيات السياسية من كل الأنواع (اليسارية واليمينية والقومية والدينية والطائفية، إلخ...)، تتنافس في تغذية هذه الاحتجاجات بالقيم والأفكار. والجدير بالذكر أن النخب التي استلمت السلطة لاحقاً في العديد من البلدان المعنية جاءت من صفوف الطلاب المحتجين سابقاً. وتبين لنا قراءة

حالات مصر وسورية ولبنان والسودان واليمن كأن هذه النخب التي استلمت السلطة لاحقاً انقضت على الجامعة العامة التي أتت منها وسخرتها للمحسوبية والأيدولوجيا. لكن وجود نزعاتٍ سياسية لدى الطلاب في مرحلة معينة لا يكفي وحده لتفسير هيمنة نموذج الحوكمة السياسية على الجامعات لاحقاً، إنه يحتاج إلى سياقٍ مؤاتٍ، فقد شهدت تونس الظاهرة نفسها لكن النتائج كانت مختلفة.

النقطة الثانية التي تحتاج إلى مزيد من السبر تتعلق بالحرريات الأكاديمية. فمن السهل القول إن الجامعات التي يسودها النموذج السياسي، والذي تضبطه الأيدولوجيا والمخابرات، تقيد الحريات الأكاديمية أو تمنعها. لكن ماذا عن الجامعات التي تحكمها السياسة بأساليب أخرى؟ فلو أخذنا جامعة قابوس كمثال على جامعات دول الخليج، فإن الأدبيات والمنظمات الدولية لا تتحدث عن قمع الحريات الأكاديمية فيها، في المقابل فإنها تتحدث عادةً عن قمع هذه الحريات في مصر مثلاً (بخاصة هيومان واتش). هل نستدل على عدم وجود الحريات الأكاديمية من القمع وعلى وجودها من انعدام القمع؟ وماذا عن أفراد الهيئة التعليمية الذين يمارسون ضبطاً ذاتياً، عن الذين «يسIRON وحدهم» ضمن الحدود التقليدية للتفكير؟ أليس لافتاً أن الأعمال النقدية لا تُنتج في البلدان الخليجية المحافظة والأردن بقدر ما تنتج في مصر والمغرب العربي ولبنان؟ ثم إن لبنان يمثل حالةً تُضاف إلى كيفية إدراك مفهوم الحريات الأكاديمية، ففي حين أن النموذج السياسي قويٌّ في الجامعة اللبنانية فإن الحريات الأكاديمية متاحة فيها، وقد أجريت دراساتٌ نقدية عن الجامعة اللبنانية نفسها من قبل أساتذة فيها من دون أية عواقب أمنية أو سياسية أو مهنية.

المراجع

الأمين، عدنان (2010) «الحريات الأكاديمية واستقلالية الجامعات الحكومية بحسب قوانين التعليم العالي في البلدان العربية.» (ورقة غير منشورة قدمت إلى ورشة نظمها في بيروت مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، بيروت).

الأمين، عدنان (2018). «الجامعة اللبنانية تحت وطأة التحولات السياسية.» في: عدنان الأمين (معد). سيرة عشر جامعات حكومية عربية. (ص 147 - 205). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الأمين، عدنان (معد) (2018). سيرة عشر جامعات حكومية عربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أيوب، فوزي (2018). «مسيرة جامعة الكويت في خمسين عاماً.» في: عدنان الأمين (معد). سيرة عشر جامعات حكومية عربية (ص 413 - 456). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

برهم، نسيم (2018). «تاريخ الجامعة الأردنية». في: عدنان الأمين (معد). سيرة عشر جامعات حكومية عربية (ص 377 - 411). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

رحيل، محمد فرج صالح (2018). «الجامعة الليبية: ستون عامًا من مسيرة أمة (نظرة تحليلية نقدية)». في: عدنان الأمين (معد). سيرة عشر جامعات حكومية عربية (ص 207 - 251). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

السمر، عمار (2018). «الجامعة السورية «جامعة دمشق» أول جامعة حكومية في العالم العربي». في: عدنان الأمين (معد). سيرة عشر جامعات حكومية عربية (ص 89 - 146). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ضيف الله، محمد (2018). «جامعة تونس أم الجامعات التونسية بين السلطة والمجتمع وفي العالم». في: عدنان الأمين (معد). سيرة عشر جامعات حكومية عربية (ص 309 - 375). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عثمان، عبد المنعم محمد (2018). «جامعة الخرطوم». في: عدنان الأمين (معد). سيرة عشر جامعات حكومية عربية (ص 253 - 308). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المجاهد، طارق عبد الله (2018). «جامعة صنعاء: النشأة والتطور والتحديات 1970 - 2016». في: عدنان الأمين (معد). سيرة عشر جامعات حكومية عربية (ص 457 - 504). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المعمري، سيف بن ناصر (2018). «جامعة السلطان قابوس: التحولات والتطورات خلال ثلاثين عامًا». في: عدنان الأمين (معد). سيرة عشر جامعات حكومية عربية (ص 505 - 553). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مغيث، كمال (2018) «جامعة القاهرة: تاريخ وسيرة». في: عدنان الأمين (إعداد)، سيرة عشر جامعات حكومية عربية (ص 25 - 87). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

ملكاوي، أسماء حسين (2017). «فكرة الجامعة عند هابرماس: نظرية الفعل التواصلي وإصلاح الجامعات». إضافات: العددان 36 - 37، ص 229 - 249.

Aghion, Philippe [et al.] (2010). «The Governance and Performance of Universities: Evidence from Europe and the US.» *Economic Policy*: vol. 25, no. 61 January, pp. 7 - 59.

- Akhtari, Mitra, Diana Moreira, and Laura Trucco (2017). «Political Turnover, Bureaucratic Turnover, and the Quality of Public Services.» *Bureaucratic Turnover, and the Quality of Public Services*: 25 April.
- Allison, Graham T. (1969). «Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis.» *The American Political Science Review*: vol. 63, no. 3, September, pp. 689 - 718.
- Arar, Khalid (2018). «Policy and Praxis of Principals' Appointment: The Case of Palestinian - Arab Minority Education in Israel.» *International Journal of Educational Development*: vol. 62, September, pp. 226 - 233. doi: 10.1016/j.ijedudev.2018.05.004.
- Ayee, Joseph (2013). «Public Administrators under Democratic Governance in Ghana.» *International Journal of Public Administration*: vol. 36, no. 6, pp. 440 - 452. doi: 10.1080/01900692.2013.772636.
- Barberia, Lorena and Sérgio Praça (2017). «Who Gets Political Appointments? Party Loyalty and Bureaucratic Expertise in Brazil.» paper presented at: The Midwestern Political Science Association Meeting (Retrieved 27 October 2019), <<https://bit.ly/3tOqKXj>>.
- Bhattacharjee, Yudhijit (2011). «Saudi Universities Offer Cash in Exchange for Academic Prestige.» *Science*: vol. 334, no. 6062, pp. 1344 - 1345. doi: 10.1126/science.334.6061.1344
- Blatter, Joachim (2012). «Forms of Political Governance: Theoretical Foundations and Ideal Types.» (Working Paper Series Global Governance and Democracy no. 07. Lucerne: University of Lucerne, Department of Political Science).
- Bostock, William (2008). To the Limits of Acceptability: Political Control of Higher Education.» in: John Biggs and Richard Davis, eds., *The Subversion of Australian Universities* (pp. 19 - 40). Wollongong: Fund for Intellectual Dissent.
- Bourdieu, Pierre (1984). *Homo Academicus*. Paris: Editions de Minuit.
- Chiang, Li - Chuan. (2004). «The Relationship between University Autonomy and Funding in England and Taiwan.» *Higher Education*: vol. 48, no. 2, September, pp. 189 - 212.
- Colonnelli, Emanuele, Edoardo Teso, and Mounu Prem (2017). «Patronage in the Allocation of Public Sector Jobs (Job Market Paper). Retrieved from <<https://bit.ly/3pfvG4b>>.
- Dahlström, Carl and Mikael Holgren (2015). *The Politics of Political Appointments*. QoG Working Paper Series, 2015(4). Gothenburg: University of Gothenburg, <<https://core.ac.uk/download/pdf/43558749.pdf>>.
- Dobbins, Michael, Christoph Knill and Ema Maria Vögtle (2011). «An Analytical Framework for the Cross - Country Comparison of Higher Education Governance.» *Higher Education*: vol. 62, no. 5, pp. 665–683.

- Downs, Donald A. (2012). «Civic Education Versus Civic Engagement.» *Academic Questions*: vol. 25, no. 3, September, pp. 343 - 347.
- Du, Xiaoxin (2019). «Critical Thinking and Ideology in Chinese Higher Education.» *International Higher Education*: vol. (97), pp. 15 - 17.
- El Amine, Adnan (2013). «Issues and Challenges of Quality and Quality Assurance of Higher Education in the Arab Countries.» paper presented at: UESCO Workshop: Enhancing Quality and Quality Assurance in Higher Education System of Arab Countries, Beirut - Lebanon, 12 - 14 May.
- Gutmann, Amy (1987). *Democratic Education*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Jungblut, Jens (2016). «Re - distribution and Public Governance - the Politics of Higher Education in Western Europe.» *European Politics and Society*: vol. 17, no. 3, pp. 331 - 352. doi: 10.1080/23745118.2016.1140395
- Krieger, Zvika (2007). «Saudi Arabia Puts Its Billions behind Western - Style Higher Education.» *Chronicle of Higher Education*: vol. 54, no. 3, September A1.
- Kristinsson, Gunnar H. (2006). «Patronage and Public Appointments in Iceland.» paper presented at ECPR Joint Sessions of Workshops: Political Parties and Patronage, Nicosia, Cyprus, 23 - 30 April.
- Lewis, David E. (2008). *The Politics of Presidential Appointments - Political Control and Bureaucratic Performance*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Light, Paul Charles (1992). *Forging Legislation: Building the Department of Veterans Affairs*. New York: W. W. Norton.
- Meyer - Sahling, Jan - Hinrik (2006). «The Rise of the Partisan State? Parties, Patronage and the Ministerial Bureaucracy in Hungary.» *Journal of Communist Studies and Transition Politics*: vol. 22, no. 3, pp. 274 - 297, doi: 10.1080/13523270600855662.
- Nyongesa Edward, Mualuko, Ndiku J. and John Shiundu (2010). «Factors and Processes Involved in the Appointment of Head Teachers for Secondary Schools in Kenya: Political Concerns.» *Educational Research*: vol. 1, no. 9, pp. 424 - 431. (Retrieved October 2010) <<http://www.interestjournals.org/ER>>
- O'Connor, Pat and Kate White (2011). «Similarities and Differences in Collegiality/Managerialism in Irish and Australian Universities.» *Gender and Education*: vol. 23, no. 7, pp. 903 - 919.
- Save the Children UK. (2010). «Case Studies on the Role of Politicisation of Education in Conflict - affected Countries.» Background paper prepared for: *The Education for All Global Monitoring Report 2011: The Hidden Crisis: Armed Conflict and Education*. Paris: UNESCO.

- Shanghai Ranking (2019), <<http://www.shanghairanking.com/arwu2019.html>>.
- Shattock, Michael (2013). «University Governance, Leadership and Management in a Decade of Diversification and Uncertainty.» *Higher Education Quarterly*: vol. 67, no. 3, pp. 217 - 233.
- Silva, Patrícia and Carlos Jalali (2016). «The Many Faces of (Party) Appointments: Party Government and Patronage in Portugal, 1995–2009.» *Acta Politica*: vol. 51, no. 4, October, pp. 539 - 559. doi: <https://doi.org/10.1057/ap.2016.5>
- Siyum, Berihu A. and Mewcha Amha Gebremedhin (2015). «Teachers in Politics: Impact of Political Party Membership on Teachers' Freedom and Stability - The Case of Nigste - Saba High School, Adwa, Tigray, Ethiopia.» *Journal of Education and Practice*: vol. 6, no. 13, pp. 223 - 235.
- White, Morgan (2013). «Higher Education and Problems of Citizenship Formation.» *Journal of Philosophy of Education*: vol. 47, no. 1, February, pp. 112 - 127.
- The World Bank Report (2012). *Universities through the Looking Glass: Benchmarking University Governance to Enable Higher Education Modernization in MENA*. Washington, DC: World Bank.
- Yokoyama, Keiko (2006). «Entrepreneurialism in Japanese and UK Universities: Governance, Management, Leadership, and Funding.» *Higher Education*: vol. 52, no. 3, October, pp. 523 - 555.